

الخاتمة العامة

لقد تطور قطاع التأمين في الجزائر منذ سنة 1995 الى غاية الوقت الحاضر تطورا ملحوظا كما وكيفا، فبالنظر الى عشرية التسعينات كان على الدولة الجزائرية أن تراهن على فتح القطاع محل الدراسة رهانا يجب دراسة نتائجه على القطاع أولا وعلى باقي القطاعات الاخرى ثانيا، وقبل ذلك كان التحول بحد ذاته رهانا آخر، فمرحل تحرير القطاع تأثرت بعدة تدخلات من طرف الدولة الجزائرية، أولها بدأت بصياغة القانون 07-95 .

هذا القرار يعتبر النص المرجعي للقانون الجزائري للتأمينات. لقد وضع حدا لاحتكار الدولة للتأمينات، و في نفس الوقت سمح بخلق شركات تأمين خاصة جزائرية. أخيرا، بواسطة هذا النص استطاعوا اعادة ادخال وسطاء التأمين (الأعوان العاميين و السماسرة)، الذين تلاشوا بتلاشي شركات التأمين المحتكرة من قبل الدولة وأصبح من الممكن أن يزاولوا نشاطاتهم المحددة باستقلالية.

وبالنظر الى السياسات الهيكلية التي اتبعتها الدولة الجزائرية في قطاع التأمين استطعنا أن نلمس فعلا تلك الارادة السياسية التي تخفي وراءها مفهوم السياسة الصناعية المتبعة في ذات القطاع - سواء عن قصد أو عن غير قصد-، بل ان السياسة الصناعية هي التي أثرت في قطاع التأمين وفق الاطار النظري الذي تطرقنا اليه في بحثنا هذا، فقد يكون سلوك فتح القطاع للاستثمار الخاص خطوة جزئية نحو الخصوصية، بل حتى أن سياسة الخصوصية هي أداة من أدوات السياسة الصناعية التي عرفها في بحثنا هذا yves morvan والتي هي تلك التدابير الحكومية التي تؤثر في هيكل الصناعة وفي سلوك المؤسسات الاقتصادية في ذات الصناعة.

لقد استنتجنا في بحثنا هذا أنه حتى وإن لم تقصد الدولة الجزائرية ممارسة السياسة الصناعية بالاسقاط على قطاع التأمين لديها، فإنها نجحت فعلا في لعب دور المؤطر لهيكل القطاع وسلوك الاعوان الاقتصاديين فيه، مثلا لو نظرنا الى تلك الشروط التمهيدية التي من اجلها يمكن لأي مستثمر حامل لرؤوس الاموال أن يخلق شركة تأمين، ولكن قبل ذلك عليه على الاقل مثلا -إذا كان مالكا، ويساعده في التسيير مديرين تنفيذيين يحملون تلك الشروط التمهيدية المتفق عليها في بحثنا هذا-، هذا من جهة. أما من جهة أخرى لو نظرنا الى السماسرة التأمينيين الذين يجب أن تتوفر فيهم الشروط التمهيدية اللازمة، هم والأعوان العاميين والخبراء وخبراء الاضرار على حد سواء، وكخلاصة للأمر على الاقل يكونوا قد مارسوا وظيفة التأمين في شركة تأمين على الاقل 03 سنوات.

ان الامر لا يقتصر على الشروط الهيكلية فقط، بل يتعدى الى الشروط السلوكية (الممارساتية)، فعلى كل شركة تأمين، خبير، عون تأميني أو سمسار أن يقوموا بالالتزام بالتصريحات الدورية لممارساتهم التأمينية، سواء الى الادارة الجبائية العليا، وفي ذات الوقت الى الادارة العليا للتأمين (هنا نقصد: الـ CNA, CCR, CSA, Minister).

لقد اكتشفنا فعلا في بحثنا هذا كيف أن رقم الاعمال العام لقطاع التأمين في الجزائر قد ارتفع فعلا خلال فترة الدراسة، ولو نفكر قليلا لاستنتجنا أن ذلك راجع الى العدد الكبير من الشركات التأمينية المستثمرة في القطاع، إضافة الى الاعوان، السماسرة والخبراء التأمينيين، لكن يمكننا القول أن مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع التأمين في الجزائر يظل غائبا نسبيا لو استثنينا تلك الفروع التابعة لشركات وبنوك دولية تعمل في الجزائر وتخضع الى القانون التجاري الجزائري.

لكن رغم ذلك فقد توصلنا الى الاجابة على الفرضيات كما يلي:

- ان معدل اختراق التأمين في الـ PIB جعله يعد صناعةً لا يستهان بها، بل أنه قطاع أكثر من مجرد مالي.

- ان الاموال المدخرة في شركات التأمين يمكن ان تستغل في احداث نمو اقتصادي، أو تحريك عجلة التنمية بتوفير الاموال اللازمة والضرورية بالتوازي والبنوك التجارية، كما ان أثر التنمية الحاصل سوف ينعكس ايجابا على التأمين بواسطة التأمين -مثلا- على الاخطار الصناعية، أو الاخطار الاخرى حسب القطاع المنشود، وأيضا التأمين على الصادرات -عندما تجد هذه الاخيرة الاموال اللازمة لتنميتها وبالتالي سوف تؤثر ايجابا على التأمين في الجزائر.

- ان القوانين والمراسيم التي سنتها الدولة الجزائرية أثرت فعلا على قطاع التأمين -خاصة قانون 07-95 - المتضمن فتح القطاع، بل أن العدد المتزايد لشركات التأمين العاملة في ذات القطاع -وعن طريق رقم الاعمال المتراكم- سوف ترفع في رقم الاعمال العام للقطاع، وبالتالي تؤثر على معدل اختراق القطاع على الـ PIB.

- يبقى في الاخير المشكل الاساسي، هو غياب الثقافة التأمينية، والسبب الجلي يكمن في تلك الاقساط الواجب دفعها اثناء التأمين، وبالنظر الى الدخل الفردي للمواطن الجزائري -بغض النظر عن عمله في الاقتصاد غير الرسمي وغياب الشفافية التصريحية الجبائية- فتلك الاقساط غير مرغوب فيها، هذا من جهة، أما من جهة أخرى يعتبر التأمين عند الكثيرين -من وجهة النظر الدينية- شيئا

غير مستحب بل أنه في بعض الاحيان حرام، وبالتالي لو ننظر الى التأمين الاجباري على السيارات فهو اجباري حسب اسمه، وبالتالي فهم مجبرون، فلو نتخيل انه ليس اجباري (لكانت الكارثة تحل بالنظر الى معدل الحوادث المتزايد في الجزائر، وبالتالي ضياع أموال الناس).

لكن الامر الجلي بتوصلنا الى النتائج السابقة، لا يمنعنا في ان نحاول اقتراح توصيات بشأن قطاع التأمين والنشاط التأميني في الجزائر:

01- على السلطات العمومية أن تلتطف قوانين الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، وبالتالي زيادة جاذبيته، مع الحرص على سن القوانين التي تمنع اي محاولة في تهريب أو تبييض الاموال، وبالتالي فهي ترفع من مستوى المنافسة التي تقود في الاخير الى ترقية الشركات الجزائرية.

02- ان ثقافة التأمين وتقنياته عليها أن تدرس في الجامعات الجزائرية، ولكن قبل ذلك على السلطات المسؤولة أن تعدل تلك البرامج الدراسية وفق ما تقتضيه الحداثة ووفق ما توصلت اليه آخر التشريعات الجزائرية في الميدان

03- الرسكلة الدورية لعمال القطاع، ولناشطيه، عن طريق تنظيم الندوات الوطنية والملتقيات الدولية لأخذ تجارب الدول المتطورة في الميدان بعين الاعتبار، وبالتالي ترقية مستوى وجودة الخدمة التي تحقق في الاخير رفاهية المستهلك الجزائري.

هذا، وزيادة على ذلك فالبحت لا يتوقف هنا، بل في خضم تصفحنا للعديد من المراجع، ومحاولتنا الاجابة على الاشكالية، صادفنا عدة اسئلة يمكن لها أن تكون اشكاليات لبحوث مستقبلية، منها:

- 01- ما هو أثر السياسة الصناعية على معدل البطالة؟
- 02- ما مدى تأثير السياسة الصناعية على التنمية الاقتصادية؟
- 03- ما هو تأثير السياسة الصناعية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر؟